

حجاي مطر*

ينزع القفاز: عن حرب حكومة نتنياهو الرابعة على الإعلام الإسرائيلي

الشان. ريغيف وبيطان كلاهما أعضاء كنيست عن الليكود، مواليان لنتنياهو ومقرّبان منه، ويبدو أنهما في هاتين الجملتين المباشرتين والواضحتين قد عبّرا عن أفكار قائدهما، ونجد في هذا التعبير أيضاً تفسيراً لسلسلة من الخطوات التي اتخذها نتنياهو بشأن اتحاد البثّ العام الجديد تحديداً، وبشأن الإعلام الإسرائيلي ككل.

أردوغان للفلسطينيين، نتنياهو لليهود

لم تكن علاقة نتنياهو بالإعلام الإسرائيلي علاقةً جيّدة منذ التسعينيات. في حملته الانتخابية عام ١٩٩٩، والتي خسر فيها لصالح إيهود باراك وأبعد عن منصب رئيس الحكومة لعشر سنوات، ألقي نتنياهو خطاباً تاريخياً تطرّق فيه إلى دعم الإعلاميين لخصمه، وقد هتف في حينها: «إنهم خا-فون!» «إنهم خا-فون!»

«ما قيمة الاتحاد إن كنّا لا نسيطر عليه؟ على الوزير أن يُسيطر. ماذا؟ هل نعطيهم المال ومن ثم يبتّون ما يريدون؟»
«الإعلام كلّهُ ضدّ الليكود اليوم، لنأخذ الأمور بحجمها الطبيعيّ إذن. إنه حرٌّ أكثر من اللازم.»

قيلت الجملة الأولى المقتبسة هنا في نهاية شهر تمّوز على لسان وزيرة الثقافة الإسرائيلية، ميري ريغيف، في معرض حديثها عن اتحاد البثّ العام الجديد الذي تجري إقامته في هذه الأيام. «الوزير» الذي يجب أن يسيطر، بحسب ريغيف، هو وزير الإعلام الذي هو ذاته، وليس ذلك بمحض الصدفة أبداً، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. أما الجملة الثانية فقد جاءت على لسان رئيس الائتلاف الحكومي، عضو الكنيست دافيد بيتان، في جلسة الكنيست للنظر بهذا

* صحافيّ وناشط سياسيّ راديكاليّ.

يتوزع صراع نتنياهو مع الإعلام الإسرائيلي على جبهاتٍ كثيرة ومختلفة: بدءاً بالسيطرة على الإعلام العام (وهو الشأن الأكثر تداولاً هذه الأيام)، وصولاً لتنظيم سوق التلفزيون والإذاعة التجاري، وحتى ميزانيات الإعلان الحكومي، ومن خلال تشريعات مختلفة وعن طريق تحالفات مع وسائل إعلامية عدّة من مجال الصحافة المكتوبة ومن أجل ضرب الآخرين.

مكرراً الجملة مرّة تلو الأخرى. ومثل اليوم، يرى نتنياهو بالمؤسسة الإعلامية العريقة - إلى جانب الأكاديمية وجهاز القضاء - رمزاً للنخبة اليسارية القديمة التي تحاول أن تسدّ الطريق أمام حكم اليمين وأن تبدّله بأي طريقة.

ولكنّ التصعيد في صراع نتنياهو ضد الإعلام بلغ ذروته في الانتخابات الأخيرة للكنيست، التي أجريت مبكراً بعامين اثنين قبل موعدها المتوقع على خلفية قضية متعلّقة بالإعلام (سأتطرق إليها لاحقاً بالتفصيل)، وبخطوات رئيس الحكومة ووزير الإعلام في آخر عام ونصف العام. ومع تشكيل الحكومة، طالب نتنياهو من جميع مرّكبات الائتلاف الحكومي التوقيع على بندٍ خاص يلتزمون من خلاله بدعم أي عملية إصلاحية يبادر إليها نتنياهو في مجال الإعلام، والاعتراض على كل اقتراح قانون يعترض عليه رئيس الحكومة في هذا المجال. بكلماتٍ أخرى: فإن أي عضو كنيسيت من الائتلاف الحاكم يخطر له أن يؤيّد سياسة إعلامية مناقضة لسياسة رئيس الحكومة، يمكنه أن يؤدي إلى إسقاط هذه الحكومة. وقد أتت خطوات نتنياهو الأخيرة إلى أن تنشر صحيفة «نيويورك تايمز» مقالاً شاملاً عنوانته بـ «كيف يحطّم بنيامين نتنياهو الإعلام الحر في إسرائيل».

يتوزع صراع نتنياهو مع الإعلام الإسرائيلي على جبهاتٍ كثيرة ومختلفة: بدءاً بالسيطرة على الإعلام العام (وهو الشأن الأكثر تداولاً هذه الأيام)، وصولاً لتنظيم سوق التلفزيون والإذاعة التجاري، وحتى ميزانيات الإعلان الحكومي، ومن خلال تشريعات مختلفة وعن طريق تحالفات مع وسائل إعلامية عدّة من مجال الصحافة المكتوبة ومن أجل ضرب الآخرين. وسأحاول في هذه المقالة أن أوضح الأساليب المختلفة التي يستخدمها رئيس الحكومة على كل واحدة من هذه الجبهات، وأن أستعرض المنطق الذي يدفعه في صراعه الشامل هذا. قبل أن أبدأ، ثمة عدّة نقاط يجب أن تُقال عمّا تحويه هذه

الحرب وما لا تحويه. أولاً، مثل كل شيء في البلاد، يُمكن الفصل بين الحرب الذي تشنّه الدولة على الصحافة الفلسطينية، وبين الصراع الإسرائيلي الداخلي مع الإعلام اليهودي. تختلف الأدوات كلياً، وكذلك اللغة، وللأسف الشديد بينما يحظى الإعلام العبري بتضامنٍ معيّن ودعم متبادل، فإننا نكاد لا نرى إطلاقاً تضامناً مشابهاً مع الإعلام الفلسطيني. وهكذا، يطلق رجال الشرطة الإسرائيليين والجنود النار على الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية (وغزة)، يضربونهم، يهاجمونهم ويعتقلونهم. يقبع عدد من الصحفيين تحت الاعتقال الإداري، ومن بينهم عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، عمر نزال، الذي تحوّل رمزاً دولياً بعد اعتقاله في طريقه إلى مؤتمر للصحفيين في أوروبا. يغلق الجيش وسائل إعلام فلسطينية بواسطة أوامر عسكرية لا يمكن التفاوض عليها. وداخل حدود العام ١٩٤٨، أغلقت السلطات الإسرائيلية في العامين الأخيرين جريدتين مرتبطتين بالحركة الإسلامية التي أخرجت عن القانون، رغم أن الدولة لم تمتلك أي اتهامات محددة ضد الجريدتين. بالإضافة لذلك، تحاول الدولة مرّة تلو الأخرى أن تقضي على بث قناة «مساواة» (فلسطين ٤٨) سابقاً) التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تبث من رام الله ولها استوديوهات في الناصرة. هذه الخطوات، وغيرها، أتت إلى أن تكون إسرائيل في المكان ١٠١ (وهو الأدنى، نسبةً لدول تعتبر نفسها ديمقراطية غربية) من بين ١٨٠ دولة بحسب معايير «حرية الصحافة» التي تضعها منظمة «مراسلون بلا حدود».

إن هذه الأدوات غريبة كلّ الغرابة عن ميدان الصدام مع الإعلام العبري. فالأدوات هنا أكثر نعومةً، وأكثر تركيبياً، ومُغلّفة بغلافٍ أكثر جماليةً. وفيما يتعلّق بالصحافة العبرية فنتنياهو ليس أردوغان، إذ لا نرى اعتقالات أو إغلاقاً تاماً لوسائل الإعلام من قبل قوى الأمن.

أمر آخر يجب أن نذكره مسبقاً، وهو أن الأيديولوجية أو الخلافات السياسية ليست جزءاً من هذا الصراع تقريباً، وذلك رغم محاولة نتنياهو أن يصوّر «الإعلام» على أنه معاد يمثل اليسار القديم ويهدد اليمين. إن وسائل الإعلام الكبيرة في إسرائيل تُعبّر كلّها في الحاضر (ولم تكن دائماً كذلك في الماضي) عن دعمها المتّسق والمتواصل لمعظم سياسات نتنياهو اليمينية - فيما يتعلّق بالاحتلال، والحروب على غزة والمستوطنات،

«إلا بيبي»

أمر آخر يجب أن نذكره مسبقاً، وهو أن الأيديولوجية أو الخلافات السياسية ليست جزءاً من هذا الصراع تقريباً، وذلك رغم محاولة نتنياهو أن يصوّر «الإعلام» على أنه معاد يمثل اليسار القديم ويهدد اليمين. إن وسائل الإعلام الكبيرة في إسرائيل تُعبّر كلّها في الحاضر (ولم تكن دائماً كذلك في الماضي) عن دعمها المتّسق والمتواصل لمعظم سياسات نتنياهو اليمينية - فيما يتعلّق بالاحتلال، والحروب على غزة والمستوطنات، وباللاقات الدولية وبالسّياسة الاقتصادية النيوليبرالية والمضادة للمجتمع، وبشأن الملف النووي الإيراني، وطالبي اللجوء الأفارقة وغيرهم الكثير. إنهم يتعاطون بنقدية اتجاه أفعال رئيس الحكومة، لأن وظيفة الصحافة، وببساطة، أن تنتقد أفعال الحكومة.

إلى جانب ذلك، فإن جزءاً منهم ينتقد نتنياهو بشكلٍ لاذع وشخصيٍّ يقترب من الهوس، حتّى أنه قد كان بالإمكان، خلال الانتخابات الأخيرة، تمييز معسكر كاملٍ للصحافيين أطلقوا عليه بشكلٍ عام اسم معسكر «إلا بيبي» - أي أنهم على استعداد لتبديل نتنياهو بأي شخص آخر، دون اكتراث لهويته. هكذا مثلاً كان يُمكن لجريدة «يديعوت أحرونوت»، وهي الخصم الأساسي لنتنياهو، أن تدعم إيهود أولمرت، إسحق هرتسوغ، أفغدور ليبرمان أو نفتالي بينيت، بذات القدر - كل من يختلف مع رئيس الحكومة في لحظة معينة يحظى بتغطية ساخنة وخاصة في الجريدة وفي موقعها الشعبي على شبكة الانترنت - ynet.

تدور المعركة حول قصة شخصية. يعمل نتنياهو بجد من أجل أن يحصّن مكانته باعتباره «الملك بيبي»، كما أعلنته مجلة TIME في العام ٢٠١٢ - الحاكم الحصري، الوحيد، المُسلم به، الذي لا يستطيع أي لاعب في الحلبة السياسية أن يؤسس نفسه كمرشّح قوي بما فيه الكفاية وواثق بما فيه الكفاية لبيدّله. عدد من وسائل الإعلام المركزية تعمل بجهدٍ من أجل زعزعة هذه المكانة، وكشف



«إسرائيل اليوم».. مطرقة نتنياهو الإعلامية.

سيئاته الشخصية (أو سيئات زوجته، التي تتدخل بشدة في شؤون الدولة) وتقوية المرشحين البدلاء. إلا أن الانشغال بشخص واحد، في الأساس، يجذّر إسكات الخلافات السياسية والمبدئية في المجتمع، ويصدّق على الشعور الجماهيري بأن كل السياسة تدور حول شخصية نتنياهو وحده، وبالنسبة للطبقات الأضعف واليمينيين - فإنه يصدّق على قصة نتنياهو بأنه مغلوب على أمره وناجح رغم الظروف - «أندروغ» - وأنه ضحية لك «نُخب».

ورغم أن النظام الانتخابي في إسرائيل حزبي وغير مباشر، إلا أن الانتخابات الأخيرة في العام ٢٠١٥ ظهرت وكأنها استفتاء على نتنياهو، معه أو ضده، وإذا ما تواصل هذا النمط فيبدو أن الانتخابات القادمة ستكون على المنوال ذاته.

وملاحظة أخيرة قبل الدخول في صلب الموضوع: إن المعركة ضدّ الإعلام ليست المعركة الوحيدة التي تديرها حكومة اليمين المتطرّف

ورغم أن النظام الانتخابي في إسرائيل حزبي وغير مباشر، إلا أن الانتخابات الأخيرة في العام ٢٠١٥ ظهرت وكأنها استفتاء على نتيها هو، معه أو ضده، وإذا ما تواصل هذا النمط فيبدو أن الانتخابات القادمة ستكون على المنوال ذاته.

موروث معطوب

بدأت مقالتي هذه باقتباسين لقيادات في حزب الليكود حول اتحاد البث العام الجديد. وقد تحول هذا الاتحاد إلى ميدان جديد لحرب نتيها هو على الإعلام، ومن أجل فهم ما يدور هناك بدقة، وما الذي أدّى بالوزيرة ريغيف لتقول ما قالت، يجب العودة إلى الوراء، إلى تاريخ سلطة البث الإسرائيلية التي ستستبدل بالاتحاد الجديد.

تأسست سلطة البث في العام ١٩٦٥، وسيطرت على كل البث التلفزيوني والإذاعي في إسرائيل حتى سنوات التسعينيات. منذ إقامتها، أدّى المبنى التنظيمي لسلطة البث إلى ارتباط وطيد بالحكومة، بحيث يُعين المدير العام من قبل الحكومة، ويخضع التمويل لمصادقة الحكومة كما أن رئيس المجلس الإداري وأعضائه مُعيّنون من قبل وزير في الحكومة. حوّل هذا الارتباط سلطة البث مع الزمن إلى أداة سياسية في يد الحكومة القائمة بينما يتنافس السياسيون على سيطرتهم عليها، يتنافسون على مكافأة أعضاء الإدارة والعاملين بشبّنى الطرق، لقاء تغطية مناصرة تقابل هذه المكافآت.

بدأ التحول في العام ١٩٩٣، عندما بدأت القناة الثانية بثّها التلفزيوني، مطلقة عهداً جديداً للتلفزة التجارية. خلال سنوات قليلة، بدأت تتضح إشكاليات سلطة البث - من العلاقات السياسية وحتى جهاز منهك لا يلائم نفسه للتجديدات التكنولوجية، وقوّاه العاملة كبيرة جداً لم تعد ملائمة للفترة الجديدة. بسرعة كبيرة، حطمت القناة الثانية أرقاماً قياسية في نسب المشاهدة، وتحولت «ناراً للقبيلة» بالنسبة للجمهور الإسرائيلي، بينما تركت القناة الأولى خلفها. لكنه مع ذلك، يجدر التنويه إلى تطوّر ثقافة مهنية صحافية قيّمة في سلطة البث، وكذلك ثقافة خدمة جماهيرية مكّنت من بثّ تقارير، برامج وأفلام ذات طابع نقدي، تتضمن نقداً اقتصادياً لرؤوس الأموال المهيمنين في إسرائيل، والتي لم تكن ممكنة في البث عبر القنوات التجارية.

برئاسة نتيها هو ضد منتقديها. منذ سنوات، تحاول جهات في الحكومة أن تهدد وتبادر لتشريعات تقيد قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين. في الصيف الأخير، صادقت الكنيست على «قانون الجمعيات» الذي يستهدف الجمعيات التي تتلقى التبرعات من دول أجنبية، والذي يصم الجمعيات بأنّها معادية، تعمل من منطلقات غريبة ومناقضة لل«مصلحة الإسرائيلية». وليس من قبيل الصدفة أن تكون ٢٥ جمعية من أصل ٢٧ جمعية تضررت من هذا القانون تنتمي بشكل واضح إلى اليسار. ذلك في إطار عملية طويلة لنزع الشرعية الجماهيرية من قبل وزراء الحكومة عن مؤسسات حقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تنتقد سياسات الحكومة في الأراضي المحتلة.

كذلك، وفي الصيف الأخير أيضاً، صادقت الكنيست على «قانون الإقصاء» الذي يمكن من إقالة أعضاء كنيست على خلفية «دعم الإرهاب» بأغلبية ٩٠ عضو كنيست، حتى وإن لم يكن أعضاء الكنيست هؤلاء قد أُدينوا قضائياً بهذه التهم. بكلمات أخرى: فإن زملاء لهم في الكنيست سيكونون القضاة عليهم. وأعد القانون، علناً، للمساس بأعضاء الكنيست عن كتلة حزب التجمع، الذين تم إبعادهم عن جلسات الكنيست في الفترة الأخيرة بعد أن زاروا عائلات فلسطينية تحتجز إسرائيل جنّامين أبنائهم اللذين نفذوا هجمات مسلحة ضد إسرائيليين. في كل انتخابات، يحاول أعضاء الكنيست من اليمين والمركز أن يمنعوا أعضاء التجمع من المنافسة في الانتخابات، وهم ينافسون في نهاية المطاف فقط بعد تدخل المحكمة العليا.

إن الهدف الأخير في حرب اليمين هو - بشكل مفاجئ - المؤسسة الأمنية. في سلسلة من القضايا، والتي تستحق اهتماماً واسعاً في فرصة أخرى، يتعامل نتيها هو ووزارؤه مع الجيش وجهاز المخابرات العامة على أنها محافل لليسار المتطرف، وذلك فيما يتعلق بخلافات بسيطة حول طابع الحكم العسكري في المناطق المحتلة.

وعلى أي حال، فقد انهارت سلطة البث. تبدّلت، على رأس العمال
الملتزمين، إدارات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقيادة السياسية والملتزمة
لسياسيين بعينهم. وقد أبعد هذا الجهاز صحافيين جيدين إلى القطاع
الخاص. تدهورت سلطة البث مع الوقت، وقد طُرحت محاولات كثيرة
لإصلاحها إلا أنها واجهت مصاعب وفشلت مرةً تلو الأخرى.

وحين سئلوا - أنكروا. ولكن الحالة كما هي: امتيازات من قبل
السياسيين لسلطة البث ولأصحاب المناصب فيها مقابل وقت
البث. سياسيون يجلسون في الحكومة كانوا يهاتفون المدراء في
غرف الأخبار حتّى يتخلّصوا من أخبار غير لطيفة، وحتّى لا
تظهر هذه الأخبار في أوّل النشرة».

استمرّ تدهور سلطة البث أكثر وأكثر، إلى أن نجح وزير الإعلام
في العام ٢٠١٤، جلعاد إردان (الليكود)، بسنّ قانون من شأنه أن
يفلّق سلطة البث ويُقيم اتحاداً عاماً جديداً للبث محلّها. «لقد كان
واضحاً للجميع أنه لا بدّ من التغيير، أن هذه السفينة تواصل
الغرق. حتّى أكثر السياسيين رغبةً بالظهور على الشاشة فهموا
أنها نُكْتة، وأن أحداً لا يشاهد البثّ فيها، ولهذا فقد صدّقوا على
القانون»، حسب ما تقوله بالينط. من جهة، يؤمّن القانون للاتحاد
الجديد استقلاليةً نسبيةً وتحرّر من الارتباط بالسياسيين، لكنّ
القانون تعرّض من جهةٍ أخرى إلى نقد من قبل عاملي سلطة البثّ
القلقين على ظروف عملهم أولاً، وخشية أن تطبّق عليهم عملية
انتقاء سياسيّ لاختيار من يدخل الاتحاد الجديد.

على أي حال، يُقام الاتحاد الجديد في هذه الأيام ويجنّد الموظفين،
من سلطة البثّ ومن القطاع الخاص. وتظهر المؤسسة الجديدة على
أنها، حالياً، متحررةً من التأثير السياسيّ، ومتنوعةً نسبياً من
حيث طاقم العاملين. ويبدو أن ذلك تحديداً ما أزعج بنيامين نتنياهو.

وبحسب الأنباء الواردة، فإن رئيس الحكومة ووزير الإعلام لم يكن
راضياً عن طاقم العاملين الذي يتشكّل في الاتحاد، وقد انتبه إلى
أنه، ورغم وجود الكثير من معتمري الـ«كيباه» -مثلاً- والمنتمين
البارزين إلى اليمين، إلا أنّهم ليسوا منتمين إلى الليكود تحديداً أو
يدعمون نتنياهو شخصياً. وكما أسلفنا، حروب نتنياهو بالصحافة
ليست متعلّقة بخلافات سياسية، إنما شخصيةً وحزبيةً. عضو
الكنيست دافيد بيطان، رئيس الائتلاف الحكومي من حزب الليكود،



تلميع سارة.. هدف مدفوع الثمن.

وعلى أي حال، فقد انهارت سلطة البث. تبدّلت، على رأس
العمال الملتزمين، إدارات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقيادة السياسية
والملتزمة لسياسيين بعينهم. وقد أبعد هذا الجهاز صحافيين
جيدين إلى القطاع الخاص. تدهورت سلطة البث مع الوقت،
وقد طُرحت محاولات كثيرة لإصلاحها إلا أنها واجهت مصاعب
وفشلت مرةً تلو الأخرى.

«لم تكن هناك أي مصلحة لأي شخص في الحلبة السياسية
لأن يغيّر هذا الوضع، لأنهم فكّروا بأنها أداة قيّمة وطريقة للتأثير
على الجمهور»، تقول د. عانات بالينط، التي بحثت سلطة البث
على مدى سنوات طويلة، وتعمل اليوم في نقابة الصحافيين في
إسرائيل مركزاً لحرية الصحافة. لم يكن للسياسيين أي مصلحة
في إعادة القوة إلى الجمهور. ما سمعناه من ميري ريغيف مؤخراً
هو وصف لما فعله الجميع قبلها، إلا أنهم لم يجاهروا بذلك،

إلى جانب سلطة البث، يستمر صراع نتنياهو مع الإعلام في هذه الأيام على عدة جبهات، إحداها هي الذراع الثانية والأصغر للبث العام: الإذاعة العسكرية «غاليتس» (موجات الجيش).

ورغم أنها إذاعة تعمل من داخل الجيش، إلا أنه، وعلى مدار سنوات، تكونت في هذه الإذاعة استقلالية معينة مكّنت من ازدهار الصحافة النقدية إلى حد ما، إلى جانب كشوفات صحافية غير مريحة للحكم، وتعددية معينة في المواقف السياسية.

إن الصراع على جوهر البث العام في أوجه - وهو صراع على إمكانية نقل العلاقات المفروضة بين السياسيين ومدراء الهيئة الصحافية إلى داخل هذا البث.

تضارب في المصالح

إلى جانب سلطة البث، يستمر صراع نتنياهو مع الإعلام في هذه الأيام على عدة جبهات، إحداها هي الذراع الثانية والأصغر للبث العام: الإذاعة العسكرية «غاليتس» (موجات الجيش).

ورغم أنها إذاعة تعمل من داخل الجيش، إلا أنه، وعلى مدار سنوات، تكونت في هذه الإذاعة استقلالية معينة مكّنت من ازدهار الصحافة النقدية إلى حد ما، إلى جانب كشوفات صحافية غير مريحة للحكم، وتعددية معينة في المواقف السياسية. في الفترة الأخيرة، تتعرض هذه الإذاعة إلى سلسلة من الهجمات، ومن ضمنها هجمة شنت بعد أن عبّر أحد المذيعين البارزين فيها عن أن مشاعر الأسى على موت الأطفال يتساوى بين العائلات اليهودية والفلسطينية (وأنه لا تفوق للأسى اليهودي)، وأخرى بعد أن قدّم أحد البرامج قصائد لمحمود درويش. وقد أدّت مثل هذه الأحداث إلى هجوم مستعر على الإذاعة من قبل وزيرة الثقافة، ميري ريغيف، وكذلك من جانب وزير الأمن الجديد، أفيغدور ليبرمان، الذي ويخ قائد الإذاعة بسبب بث الحلقة عن درويش، كما يهدد في هذه الأيام بنقل الإذاعة من الجيش إلى وزارة الأمن، حيث يمكن له أن يتدخل في مضامينها.

وبالمقابل، القناة الثانية مهددة هي الأخرى، وهي القناة الأكثر مشاهدة في إسرائيل اليوم بفارق كبير عن منافسيها (القناة الأولى الرسمية والقناة العاشرة). ورغم أنها ليست وسيلة إعلامية شديدة النقد، إلا أن بعض صحافييها البارزين كانوا جزءاً من

والذي وصفناه سابقاً بأن تصريحاته تمثل رئيس الحكومة جيداً، كان قد قال مؤخراً عن الاتحاد: «إني لا أنظر إلى الصحفيين على أنهم يساريون أو يمينيون. إني أنظر إليهم من خلال السؤال: من يؤيد الليكود ومن يعارض الليكود».

أدت هذه الحالة بنتنياهو إلى أن يحبك في شهر تموز الأخير اتفاقاً مع رئيس الهستدروت، أفي نيسانكورن، من أجل تأجيل بدء بث الاتحاد من أكتوبر ٢٠١٦ حتى موعد ما في بداية العام ٢٠١٨ - تأجيل لأكثر من سنة كاملة.

كانت الرسالة واضحة: رئيس الحكومة معني باستمرار السيطرة على البث العام، وينقل رسالة مفادها بأن بدء البث غير ممكن من دونه، وهو يُضعف المكانة المستقلة للاتحاد. أما من لم يستوعبوا هذه الرسائل من خطوات نتنياهو، فقد بينتها كلمات ريغيف وبيطان التي اقتُبست أعلاه، ومن ثم تفوّهات نتنياهو بذاته، الذي قال إنه نادم على إقامة الاتحاد منذ البداية، وأنها كانت غلطة.

تعرّضت خطوة تأجيل افتتاح الاتحاد إلى هجوم واستنكار واسعين: من القائمين على الاتحاد بأنفسهم طبعاً، ومن أحزاب المعارضة، ومن عددٍ من أحزاب الائتلاف، ومن نقابة الصحفيين، وغيرها الكثير. واضطر نتنياهو إلى التراجع جزئياً، وتقرر في نهاية المطاف أن يؤجل إطلاق البث حتى بداية العام ٢٠١٧ فقط. ومع ذلك، فإن الخشية من استمرار التدخل السياسي في البيت الجديد للبث العام في إسرائيل لم تصل إلى نهايتها، وفي تقديرات الكثيرين فإنها ومع اقتراب موعد افتتاح الاتحاد الجديد، ستظهر «إشكاليات» تؤدّي بوزير الإعلام إلى التدخل. ويحاول عضو الكنيست بيطان منذ الآن، مثلاً، سنّ قانون لإلغاء الاتحاد والحفاظ على سلطة البث القديمة بصيغتها الحالية.

وقد كشف تقرير الصحافي غيدي فايس الضغوطات التي تُمارس داخل هيئة التحرير في «والا!» من أجل تأمين تغطية مؤيدة لنتنياهو وأبناء عائلته، ونشر صور وقصص إيجابية عن زوجته سارة، وإخفاء الانتقادات حول أبناء عائلته، بالمقابل، وبحسب التقرير، يدعم نتنياهو المصالح الاقتصادية لباقي شركات ألوفيتش، والتي يُمكنه كوزير للإعلام أن يؤثر عليها بقوة.

التدخل في شؤونها، إلا أن الوزارة التي يرأسها نتنياهو تواصل انتهاج سياسة تحقق أرباحا هائلة لشركات ألوفيتش، وقد أعلن مراقب الدولة في الأشهر الأخيرة عن نيته التحقيق في علاقات وزارة الإعلام بإمبراطورية الإعلام المذكورة.

على حساب الكازينو

لكنّ المجال الذي يبقى لنتنياهو فيه موطئ قدم مستمرٍ وبالغ التأثير هو، من دون شك، مجال الصحافة المطبوعة. في العام ٢٠٠٧، أسّس الملياردير اليهودي-الأميركي اليميني المحافظ، شلدون أدلسون، صحيفة جديدة اسمها «إسرائيل اليوم» (يسرائيل هيوم). أدلسون صديق، مؤيد ومُمول لبنيامين نتنياهو، ومؤمن كبير بنهجه، والهدف الأساسي لـ«يسرائيل هيوم» هو أن تكون بوقاً لآراء رئيس الحكومة، أن تصف كل حدثٍ إخباري بشكلٍ يمدح نتنياهو، ويقارع خصومه السياسيين - من يسار الخارطة السياسية حتّى يمينها. وبحسب صحافيّ القناة العاشرة، رافيف دروكر، فإنّ الصحيفة وقبل صدور كل عددٍ منها، يجري محررها مكالمات هاتفية سرّية، من بعدها يغيّر بعض العناوين وصياغتها في اللحظة الأخيرة. يحاول دروكر اليوم، بواسطة المحكمة، أن يكشف إن كان رئيس الوزراء هو الطرف الآخر لهذه المكالمات.

أدلسون - الذي يسيطر على دور كازينو في دول مختلفة ويمول المرشحين الجمهوريين في الولايات المتحدة، وهو الذي قال في السابق: «لا يهم إن كانت إسرائيل ديمقراطية أو لم تكن» - يعرض صحيفة «يسرائيل هيوم» للقرّاء مجاناً، ويدفع الصحيفة إلى أيديهم بواسطة جهاز توزيع في محطات القطارات، والحافلات، ومفترقات الطرق وغيرها. ولا توزع الجريدة مجاناً فقط، إنما تباع

جماعة «إلا بيبي». يدّعي نتنياهو بأن القناة أقوى من اللازم، وأن تأثيرها على الرأي العام أوسع بكثير مما ينبغي، وهو ما يكبت أصواتاً وآراء سياسية (أو بكلمات أخرى: ليس فيه ما يكفي من الأصوات المؤيدة لنتنياهو نفسه). يدفع وزير الإعلام في هذه الأيام بمبادرة ستفرض على القناة الثانية أن تنفصل إلى قناتين مختلفتين، وتؤدي إلى فتح عدد من القنوات الإضافية، بحيث أن المرشحين المباشرين لافتتاح هذه القنوات هم وسائل إعلامية تعمل أصلاً في بث وتصوير قضايا الساعة، وهي كلّها تنتمي إلى اليمين ومؤيدة لنتنياهو.

وهناك ميدان آخر لتدخل وزير الإعلام، كان موضوعاً لانتقادات من قلب المؤسسة الحاكمة: المستشار القضائي للحكومة ومراقب الدولة. في أكتوبر ٢٠١٥ نشرت جريدة هآرتس تقريراً استقصائياً شاملاً حول العلاقة الخاصة بين بنيامين نتنياهو وشاؤول الوفيتش، وهو صاحب رأس مال ومالك شركة التلفزة الفضائية (YES)، وشركة الاتصالات الأرضية الأكبر في إسرائيل («بيزنك»)، وواحدة من شركات الاتصال الخليوي الأكبر في الدولة («بيليفون»)، وأحد مواقع الأخبار الأكبر والأقوى في سوق الإعلام: «والا!» (Walla). وقد كشف تقرير الصحافي غيدي فايس الضغوطات التي تُمارس داخل هيئة التحرير في «والا!» من أجل تأمين تغطية مؤيدة لنتنياهو وأبناء عائلته، ونشر صور وقصص إيجابية عن زوجته سارة، وإخفاء الانتقادات حول أبناء عائلته. بالمقابل، وبحسب التقرير، يدعم نتنياهو المصالح الاقتصادية لباقي شركات ألوفيتش، والتي يُمكنه كوزير للإعلام أن يؤثر عليها بقوة.

على أثر نشر التقرير، قرر المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليط، عن وجود نتنياهو في حالة تناقض للمصالح بكل ما يتعلق بإمبراطورية ألوفيتش الإعلامية، ومنعه من مواصلة

لم يستغرق تحوّل «يسرائيل هيوم» إلى أكثر الصحف قراءةً في إسرائيل وقتاً طويلاً، وقد بدأت تأثر على أنماط التغطية في وسائل الإعلام الأخرى، وقد انسأقت هذه الأخيرة إلى اتجاه مؤيد لرئيس الحكومة نتنياهو. بالإضافة لذلك، أقصت «يسرائيل هيوم» صحيفة «هآرتس» من قائمة الصحف الثلاث الأكثر قراءةً في إسرائيل، وبذلك حظيت بميزانيات إعلان حكوميّ تتلقاها عادة الصحف الكبرى، وقد سحبت هذه الميزانيات من «هآرتس».

بينما أظهرت الإعلانات الانتخابية لليكود السياسيين الآخرين على أنّهم مجرد دمي لـ «يديعوت». بعد الانتخابات، كما أسلفنا، اشترط نتنياهو ألا يتمكن أي عضو في الائتلاف من أن يدعم اقتراح القانون في مجال الإعلام بما يتناقض مع موقف نتنياهو - وهي محاولة لإفشال أي محاولة لإحياء «قانون إسرائيل هيوم». بالمقابل، يؤيد نتنياهو اقتراح قانون منع المضامين التسويقية والإعلان الخفي في الصحافة - وهو ما تحوّل إلى أحد أهم مصادر تمويل «يديعوت». وقد حاول نتنياهو أيضاً أن يركّز اقتراح القانون حتّى ينطبق على «يديعوت» فقط، دون أي وسيلة إعلامية أخرى (مثل صحف الأحزاب المتديّنة، التي تدعمه).

ألحقت المعركة السياسية-الاقتصادية بين «يسرائيل هيوم» و«يديعوت أchronوت» أضراراً هائلة بالصحافة الإسرائيلية. معيار حرية الصحافة بحسب منظمة «Freedom House» أعطى إسرائيل في السنة الأخيرة العلامة الأدنى في تاريخها بسبب ما تمارسه الصحفتان، وقد عرّقت إسرائيل بإنها دولة «حرّة جزئياً» في تعاملها مع الإعلام. بالمقابل، فإن التجنّد التام لكل واحد من الوسيطتين الإعلاميتين إلى جانب سياسيين معيّنين قد مسّ بشدّة بآمانة الصحافة عامةً، وسحق قدرة الصحافة في التأثير على الرأي العام.

«أندردوغ» إلى الأبد

حاولت هنا أن أعرض باقتضاب خطوات رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في السنوات الأخيرة، وخاصةً بعد انتخابات العام ٢٠١٥، باعتبارها خطوات تشكّل بمجموعها منهجيةً محاربة لعالم الإعلام الإسرائيلي. ذكرت الاتفاقيات الحكومية التي تؤمّن لنتنياهو سيطرة تامة على التشريعات في

الإعلانات التجارية بأسعار أقل من أسعار السوق عامةً. إن الدمج بين التوزيع المجاني والواسع من جهة، وأسعار الإعلانات المنخفضة من جهة أخرى، يكبّد الصحيفة - بحسب كافة التقديرات - خسائر بملايين الشواكل سنوياً، يغطّيها إدلسون وإمبراطورية القمار التي يمتلكها. لهذا السبب، هناك من يرى بأنها تبرّعات مرفوضة لدعاية انتخابية متواصلة لنتنياهو.

لم يستغرق تحوّل «يسرائيل هيوم» إلى أكثر الصحف قراءةً في إسرائيل وقتاً طويلاً، وقد بدأت تأثر على أنماط التغطية في وسائل الإعلام الأخرى، وقد انسأقت هذه الأخيرة إلى اتجاه مؤيد لرئيس الحكومة نتنياهو. بالإضافة لذلك، أقصت «يسرائيل هيوم» صحيفة «هآرتس» من قائمة الصحف الثلاث الأكثر قراءةً في إسرائيل، وبذلك حظيت بميزانيات إعلان حكوميّ تتلقاها عادة الصحف الكبرى، وقد سحبت هذه الميزانيات من «هآرتس». أما جريدة «معاريف»، التي كانت في السابق من بين الصحف الأكثر قراءةً أيضاً، فقد انهارت لعدّة أسباب منها صعود «يسرائيل هيوم». أما الجريدة اليمينية المتديّنة «ماكور ريشون» والموقع الإخباري «nrg» فقد تمّ بيعها لشلدون ادلسون. وتكبّدت جريدة «يديعوت أchronوت»، الخصم الأساسي لنتنياهو والتي كانت الأكثر قراءة قبل أن تتربع «يسرائيل هيوم» على هذا العرش، خسائر مادية صعبة.

لقد أدى صعود «يسرائيل هيوم» إلى تطرّف واحتدام التغطية المعادية لنتنياهو في «يديعوت»: يظهر مقرّبو نتنياهو في «القوائم السوداء» للجريدة، ومن يقفون ضده من اليمين واليسار ينالون تغطية مؤيدة. في الكنيسة الأخيرة، حاولت مجموعة من أعضاء الكنيسة التي احتضنتها «يديعوت» أن تبادر لاقتراح قانون يمنع نشر «يسرائيل هيوم» مجاناً. وحين بدا وجود أغلبية مؤيدة للقانون، حلّ نتنياهو الحكومة ما أدى إلى عقد انتخابات مبكرة. في الانتخابات الأخيرة، حشدت «يديعوت» جهودها في حملة «الإبيبي»،

مجال الصحافة، ومحاولاته للمحافظة على تأثيره السياسي وعلى البثّ العام المتجدد. تطرّقت كذلك إلى محاولات تصعيد السيطرة على الإذاعة العسكرية، وإلى إضعاف الأصوات النقدية نوعاً ما التي تظهر في القناة الثانية، وفتح المجال أمام القنوات الإخبارية الجديدة التي تنتمي ليمين الخارطة السياسية، وإلى تشجيع التغطية الإيجابية في موقع «والا! الكبير، والاستمرار في إضعاف «يديعوت أحرونوت» وباقي الصحف المطبوعة عن طريق التوزيع المستقوي لجريدة «يسرائيل هيوم».

ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة مبادرة جديدة لوزير الإعلام، أعلن من خلالها مؤخراً عن نيّته تشريع قانون يمنع تسجيل المحادثات دون موافقة طرفي المحادثة - وهو أحد أهم احتياجات وشروط الصحافة الاستقصائية القويّة. مؤخراً، حاول رئيس الحكومة أيضاً أن ينقل صلاحية تخصيص ميزانيات دائرة الإعلان الحكومي، وهي من أقوى المؤسسات التي تشتري المساحات الإعلانية في السوق الإسرائيلي، إلى الوزيرة ميري ريغيف التي نُكرت في السابق، والتي تؤمن إلى حدٍ بعيد بأن الحكومة يجب ألا تموّل الفنّانين والمؤسسات التي تعبّر عن مواقف مناقضة لمواقفها.

ويمكن أن نضيف إلى القائمة كذلك امتناع نتنياهو المستمر

عن المقابلات الصحافيّة، تلك التي يمكن بواسطتها أن تُطرح عليه الأسئلة باسم الجمهور وتطلب منه الإجابة. بدلاً من ذلك، ينشر عدداً لا نهائياً من الأفلام القصيرة في الشبكات الاجتماعية ومنها «خطابات إلى الأمّة». هذا إضافة إلى استخدامه، في هذه الأفلام، مصطلحات تحتوي على هجوم مستمر على الصحافة والصحافيين. ووصمهم بـ«اليسارية» (وقد تحوّلت كلمة مستنكرة في المجتمع الإسرائيلي) التي تحاول «أن تُسقط حكم الليكود» فقط، بحسب أقواله.

لا يتردد نتنياهو في تسويق صورته هذه حتّى وإن كانت الصحيفة الأكبر وأحد أهم المواقع الإخبارية في البلاد يدعمونه بشكل بارز وشبه علنيّ، وحتّى حيث لا تقدّم الوسائل الإعلامية الأخرى بدائل سياسية أو اجتماعية حقيقية لسياساته. يُريد نتنياهو أن يُفكر الناس أنه «أندريدوغ» - مغلوب على أمره وناجح رغم التآمر عليه - وكلما نجح في أن يجتذب المزيد من العيارات النارية باتجاهه من قبل معسكر «إلا ببني»، حتّى بسبب علاقته بالإعلام - هكذا تتعاظم صورته هذه بين للجماهير. وعليه، فمن المنطقي أن نفترض أننا سنسمع عن خطوات إضافية ينتهجها نتنياهو في حربه هذه.

(عن العبرية/ ترجمة مجد كيال)